

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9511

الاثنين، 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيد دي لا غاساكا (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا

ألبانيا السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد فرانسوا دانيوز

سويسرا السيدة شاندا

الصين السيد غنغ شوانغ

غابون السيدة نغيما ندونغ

غانا السيدة أوبونغ - نتيري

فرنسا السيد أولميدو

مالطة السيدة فرازير

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

موزامبيق السيد أفونسو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد كلي

اليابان السيدة شينو

جدول الأعمال

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن
المعنية بتنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2023/963)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-41038 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

عدم الانتشار

رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى

رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ

القرار 2231 (2015) (S/2023/963)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو

مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/963

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 5 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

وفي هذه الجلسة، سيستمع المجلس إلى إحاطات من السيدة

ديكارلو وسعادة السيد سكوغ والسفيرة فانيسا فرايزر، الممثلة الدائمة لمالطة، بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس،

على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة لمجلس الأمن بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذ القرار 2231 (2015).

على الرغم من الدعوات المتكررة إلى أن تستأنف جميع الأطراف المعنية الحوار والتواصل بهدف العودة إلى تنفيذ الخطة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) تنفيذا كاملاً وفعالاً، تظل الجهود الدبلوماسية في حالة جمود. ومع ذلك، لا يزال الأمين العام يعتبر أن خطة العمل الشاملة المشتركة تمثل أفضل خيار متاح لضمان أن يظل البرنامج النووي الإيراني للأغراض السلمية حصرًا.

وفي هذا السياق، شدد الأمين العام على ضرورة أن تتراجع إيران عن الخطوات غير المتوافقة مع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي بموجب الخطة والتي كانت قد تعهدت بإمكانية الرجوع عنها. وأكد أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية سيكون عليها رفع الجزاءات التي فرضتها أو إلغاؤها، على النحو المبين في الخطة، وتمديد الإعفاءات المتعلقة بتجارة النفط مع جمهورية إيران الإسلامية.

وأشارت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أحدث تقرير لها صدر في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 أن عملية التحقق والرصد التي تقوم بها لا تزال "تتأثر بشكل خطير بقرار إيران وقف تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمجال النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة". ولا تزال الوكالة غير قادرة على التحقق من مخزون اليورانيوم المخصب في البلد. ومع ذلك، فإنها تقدّر أن إيران تحتفظ بمخزون إجمالي من اليورانيوم المخصب يزيد على 20 ضعف الكمية المسموح بها بموجب خطة العمل. ويشمل ذلك كميات إضافية من اليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المائة و 60 في المائة. ولا يزال هذا المخزون من اليورانيوم المخصب يشكل مصدر قلق بالغ.

أنتقل الآن إلى التدابير التقييدية الواردة في المرفق باء من القرار 2231 (2015)، على نحو ما يستعرضها التقرير السادس عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار (S/2023/975). لقد انتهى سريان التدابير التقييدية المتعلقة بأنشطة القذائف وعمليات نقلها، فضلاً عن تجميد الأصول، في اليوم التالي لـ 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وفقاً للقرار. ولذلك، فإن تقرير الأمين العام يغطي تنفيذ تلك الأحكام حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر.

سابقة للحوثيين على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وكذلك مع مكونات القذائف الانسيابية التي ضببتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

وقدّرت الأمانة العامة أن القذيفة الانسيابية المستخدمة في هجوم تشرين الثاني/نوفمبر 2022 كانت أيضا ذات منشأ إيراني وربما نُقلت بطريقة تتعارض مع القرار 2231 (2015). وتأكد هذا التقييم لاحقا من خلال الكشف عن قذيفة انسيابية إيرانية جديدة، أطلق عليها اسم "باوه"، ونشر صور أفضل لمحرك نفث إيراني. وقررت الأمانة العامة أن كلا من القذيفة الانسيابية والمحرك النفث يشتركان في خصائص وهيكل ومكونات تصميم متطابقة أو متشابهة مع تلك التي لوحظت في القذائف الانسيابية المستخدمة في هجمات الحوثيين السابقة أو التي عثر عليها في المضبوطات البحرية التي أبلغ بها المجلس.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فحصنا أيضا مكونات القذائف التسيارية التي استولت عليها البحرية الملكية البريطانية في شباط/فبراير 2023 وزعم أنها نُقلت بطريقة تتعارض مع القرار 2231 (2015). وشملت تلك المكونات نظاما للملاحة بالقصور الذاتي ومخروط مقدّم مركبة عائدة. ولاحظنا مرة أخرى أن هذه المكونات لها خصائص تصميم أو علامات مماثلة لتلك التي ظهرت على المكونات التي فُحصت من حطام هجمات القذائف التسيارية السابقة على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتلقينا أيضا رسالتين من أوكرانيا والولايات المتحدة تكرران الإعراب عن قلقهما إزاء عمليات النقل المزعومة للطائرات المسيّرة من إيران إلى الاتحاد الروسي بطريقة لا تتسق مع الفقرة 4 من المرفق بـ. كما شاطرت الولايات المتحدة معلومات قدرت أنها دليل واضح على توريد تلك الطائرات المسيّرة بناء على تحليلها للحطام الذي تم انتشاله من الهجمات على أوكرانيا مقارنة بالحطام الذي تم جمعه من المسارح الأخرى. وفي رسالتي رد، نفى الممثلان الدائم لـ إيران والاتحاد الروسي مرة أخرى هذه المزاعم. ورفضوا الأدلة التي قدمتها الولايات المتحدة وأوكرانيا باعتبارها ملفقة تماما وشككا في أي انتهاك للقرار 2231 (2015).

أولا، فيما يتعلق بالأحكام المتصلة بالمجال النووي، لم تقدّم أي مقترحات جديدة إلى قناة المشتريات في الأشهر الستة الماضية. بيد أن مجلس الأمن تلقى ثلاثة إخطارات قُدمت عملا بالتدابير التقييدية المتصلة بالمجال النووي، بشأن بعض الأنشطة المتوافقة مع الخطة. وجددت الولايات المتحدة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الإعفاءات المتعلقة ببعض مشاريع عدم الانتشار النووي المتوخاة في الخطة والأحكام المتصلة بالمجال النووي الواردة في المرفق بـ للقرار 2231 (2015) لفترة 180 يوما إضافية.

ثانيا، بالنسبة للأحكام المتعلقة بالقذائف التسيارية، قدم الاتحاد الروسي وألمانيا وإسرائيل وجمهورية إيران وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية معلومات إلى الأمين العام والمجلس بشأن رحلة تجريبية لمركبة إطلاق فضائية أجرتها إيران في أيلول/سبتمبر. وما زالت الرسائل الواردة من تلك الدول الأعضاء تُظهر تباين الآراء بشأن ما إذا كان هذا النوع من عمليات الإطلاق يتعارض مع القرار.

ثالثا، درسنا أيضا المعلومات المتعلقة بالفقرة 4 من المرفق بـ. وتتعلق هذه الفقرة بتوريد جميع الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا أو بيعها أو نقلها، إلى إيران أو منها، على النحو المبين في وثيقة المجلس S/2015/546، التي تتطلب موافقة مسبقة من المجلس. وتتضمن أيضا قائمة بمنظومات الإيصال والمنظومات الفرعية كاملة، فضلا عن المكونات والمعدات المرتبطة بها، بما في ذلك القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية وغيرها من منظومات الطائرات المسيّرة التي يبلغ مداها 300 كيلومتر أو أكثر.

وبناء على دعوة من حكومة اليمن، فحصت الأمانة العامة حطام قذيفة انسيابية استُخدمت في هجوم شنه الحوثيون على ميناء الضبة النفطي في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ولاحظنا العديد من أوجه التشابه، من حيث التصميم والبنية والأبعاد والجهات المصنعة وصيغة ترقيم الأجزاء، بين الحطام الذي شوهد في اليمن ومكونات القذائف الانسيابية التي سبق فحصها والتي استُخدمت في هجمات

وفي الختام، أود أن أشكر سعادة السيدة فانيسا فرايزير على قيادتها كميسرة لتنفيذ القرار 2231 (2015)، وكمنسقة للفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة، على تعاوننا المستمر.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بالنيابة عن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيد جوسيب بوريل فونتييليس، بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي تمثله اليوم وكيلا الأمين العام روزماري ديكارلو، والأمانة العامة على عملهم المتعلق بتنفيذ القرار 2231 (2015)، وكذلك مألطة بوصفها ميسرة تنفيذ القرار 2231 (2015).

أود أن أبرز الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها المنظمة الدولية الوحيدة المحايدة والمستقلة التي كلفها مجلس الأمن برصد تنفيذ التزامات عدم الانتشار النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منه.

تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية توثيق توسع برنامج إيران النووي الذي يشكل خروجاً خطيراً عن التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، ولا سيما فيما يتعلق بتوسيع البنية التحتية الإيرانية للتخصيب النووي واستمرار ارتفاع مخزون اليورانيوم عالي التخصيب، بما في ذلك بنسبة 60 في المائة، وهو ما يثير قلقاً بالغاً بشأن الانتشار. وعلاوة على ذلك، ازدادت العلاقة مع الوكالة تدهوراً في الأشهر الأخيرة، مع ما يترتب على ذلك من أثر سلبي على قدرة الوكالة على الاضطلاع بواجباتها في مجال الرصد.

وما زلنا ندرك تماماً أن إيران واجهت، ولا تزال تواجه، عواقب اقتصادية سلبية خطيرة جداً في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل وإعادة فرض الولايات المتحدة للجزاءات الانفرادية التي

وفي تشرين الأول/أكتوبر، حضرت الأمانة العامة جلسة إحاطة نظمتها المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتضمنت الجلسة عروضاً لنظم أسلحة مختلفة، بما في ذلك حطام الطائرات المسيّرة التي أفادت التقارير أنه استُعيد بعد الهجمات الروسية ضد أوكرانيا في خريف عام 2022، بالإضافة إلى حطام الطائرات المسيّرة الذي يزعم أنه استُعيد من الهجمات في العراق التي أعلنت إيران المسؤولية عنها.

وقدمت إسرائيل رسائل بشأن عمليات إطلاق متعددة لقذائف تسيارية وإنسيابية وطائرات مسيّرة قام بها الحوثيون في شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ووفقاً لإسرائيل، نقلت إيران تلك القذائف والأسلحة إلى الحوثيين في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أو قبله بطريقة لا تتسق مع القرار 2231 (2015). ورفضت إيران هذه المزاعم باعتبار أنه لا أساس لها من الصحة على الإطلاق، وأشار الاتحاد الروسي إلى أنها غير مدعومة بأي دليل.

وأشارت الأمانة العامة إلى أن المعلومات التي قدمتها إسرائيل بشأن تواريخ الهجوم وأنواع منظومات الأسلحة المستخدمة تتفق إلى حد كبير مع بيانات الحوثيين وشريط الفيديو الذي نشره. في حين أن الأمانة العامة لا تستطيع تأكيد صحة الفيديو، فقد لاحظنا أن منظومات الأسلحة المعروضة فيه تشبه تلك المستخدمة في العديد من هجمات الحوثيين السابقة التي قدّرنا أنها من أصل إيراني.

وأخيراً، تلقت الأمانة العامة معلومات من إحدى الدول الأعضاء تزعم فيها اتخاذ إجراءات لا تتسق مع أحكام تجميد الأصول، وهي إجراءات لم تتمكن الأمانة العامة من إثباتها.

لقد حظي اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة، قبل ما يزيد قليلاً عن ثماني سنوات، بإشادة مستحقة وعالمية باعتباره إنجازاً تاريخياً. واليوم، فإن الأمل الذي بعثته الصفقة تضاعف إلى حد كبير. وستواصل الأمم المتحدة حث المشاركين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واستنفاد جميع السبل الدبلوماسية المتاحة لاستعادة العمل بالخطة. في الواقع، المشاركون مسؤولون عن مصيرها. ولكن ما إذا كانت خطة العمل الشاملة المشتركة ستجفع أو تقشَل - خاصة في هذا المنعطف بالغ الخطورة في السلام والأمن العالميين - هو أمر يهمنا جميعاً.

لا تزال على استعداد لتلقي المقترحات. فقد تم تصميمها كآلية للشفافية وبناء الثقة لتقديم ضمانات بأن عمليات نقل السلع والخدمات النووية وذات الاستخدام المزدوج تتماشى تماما مع القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة. وعلاوة على ذلك، يستمر التعاون النووي المدني مع إيران بموجب المرفق الثالث من خطة العمل الشاملة المشتركة.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الدعم العسكري الإيراني للحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال عمليات توريد الطائرات المسيّرة، التي تمت في انتهاك لأحكام القرار 2231 (2015). وندعو حكومة إيران إلى إنهاء ذلك التعاون العسكري مع بلد ينتهك كل مبدأ من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فذلك التعاون لم يتوقف بل إنه ازداد، كما أعلن عنه علنا. وسيواصل الاتحاد الأوروبي الاستجابة لذلك، حسب الاقتضاء.

إن العالم يواجه مجموعة من الأزمات الحادة. ومن المهم، في ذلك السياق، أن نضع في اعتبارنا أن الحالة الحالية المقلقة للغاية في الشرق الأوسط تجعل إيجاد سبل لتحقيق الاستقرار في المنطقة، التي ينبغي أن تكون خطة العمل الشاملة المشتركة جزءا أساسيا منها، أكثر إلحاحا. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، ندعو جميع الأطراف المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة والولايات المتحدة إلى مواصلة الحوار من أجل التعامل مع البرنامج النووي الإيراني من دون تأخير. فلا بد من استعادة الدبلوماسية النووية. إننا نتفق مع تقييم الأمين العام الوارد في تقريره (S/2023/975) بأن خطة العمل الشاملة المشتركة تظل تمثل أفضل خيار متاح لضمان الطابع السلمي حصرا للبرنامج النووي الإيراني. ونحث إيران على استئناف التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوة إضافية بعيدا عن التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، كتدبير أول وتدبير حد أدنى. فستساعد خطوات خفض التصعيد على الجبهة النووية على استعادة الثقة. ويمكنها إعادة تهيئة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات، وربما تؤدي في نهاية المطاف إلى خطة عمل شاملة فعالة تماما.

سبق رفعها. كما فرضت الولايات المتحدة جزاءات إضافية مرتبطة بالبرنامج النووي. ورفع الاتحاد الأوروبي، من جانبه، جميع جزاءاته الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمجال النووي منذ يوم تنفيذ خطة العمل، ولا يزال هذا هو الحال.

وفي 14 أيلول/سبتمبر، تلقى الممثل السامي رسالة من وزراء خارجية فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة تفيد بأن إيران لا تمثل لخطة العمل الشاملة المشتركة منذ عام 2019 وأن ذلك لم تتم تسويته من خلال آلية تسوية المنازعات التابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأعربوا عن عزمهم على عدم اتخاذ الخطوات المتعلقة برفع المزيد من الجزاءات في يوم الانتقال لخطة العمل الشاملة المشتركة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وبصفة الممثل السامي منسقا، وتماشيا مع آلية تسوية المنازعات التابعة لخطة العمل الشاملة المشتركة، فقد تشاور مع جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن سبل المضي قدما. وعقب تلك المشاورات، أشار إلى أن المسألة لا تزال دون حل نظرا للآراء المتباينة المعرب عنها. وفي الوقت نفسه، أشار إلى أن المشاركين أكدوا عزمهم على إيجاد حل دبلوماسي في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي وقت لاحق، قرر مجلس الاتحاد الأوروبي الإبقاء على التدابير التقييدية بموجب نظام الاتحاد الأوروبي لعدم الانتشار النووي بشأن إيران في يوم الانتقال. هذه خطوة يمكن الرجوع عنها ولا ترقى إلى فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات إضافية على إيران. علاوة على ذلك، لا تزال جميع جزاءات الاتحاد الأوروبي التي رُفعت بالفعل بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة مرفوعة. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة بعد إحيائها وللقرار 2231 (2015).

ولم تسع إيران، من جانبها، على حد علمنا، إلى التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة، كما كان من المفترض أن تفعل في يوم الانتقال. وفيما يتعلق بالجوانب الأخرى لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، نلاحظ أن قناة المشتريات

أولاً، عقدت جلسة واحدة للمجلس في إطار صيغة القرار 2231 خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد عقدت الجلسة في 14 كانون الأول/ديسمبر، وناقش ممثلو مجلس الأمن النتائج والتوصيات الواردة في التقرير السادس عشر للأمين العام (S/2023/975) بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015)، قبل نشره علناً. وقد سبق لوكيلة الأمين العام ديكارلو أن أشارت إلى تلك النقاط في بيانها.

ثانياً، عُُمِّمَ ما مجموعه 14 مذكرة في إطار صيغة القرار 2231، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، أرسل ما مجموعه أربع رسائل رسمية إلى الدول الأعضاء ومنسق الفريق العامل المعني بالمشتريات التابع للجنة المشتركة، وورد ما مجموعه ست رسائل من الدول الأعضاء والمنسق.

ومن بين الرسائل التي عمت التقريران الفصلان العاديان الصادران عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر وتشيرين الثاني/نوفمبر، وترد الجوانب الرئيسية لتقريرَي الوكالة ذينك في تقريرَي على النحو الواجب. وتضطلع الوكالة بدور مهم في التحقق من الأنشطة النووية في جمهورية إيران الإسلامية ورصدها، على النحو المطلوب بموجب القرار 2231 (2015). ويوفر عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الثقة للمجتمع الدولي بأن البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية مخصص للأغراض السلمية حصراً، وفقاً للطرائق المحددة في خطة العمل الشاملة المشتركة. وتؤدي تقارير المدير العام دوراً مهماً في ذلك الصدد.

ثالثاً، أبلغكم بأنه لم تقدم أي مقترحات جديدة إلى مجلس الأمن من خلال قناة المشتريات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل قناة المشتريات آلية رئيسية للشفافية وبناء الثقة في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة. ولا تزال القناة تعمل، والفريق العامل المعني بالمشتريات على استعداد لاستعراض المقترحات.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أنه طبقت، في 18 تشرين الأول/أكتوبر، القيود المحددة بموجب المرفق باء - أي الأحكام المتصلة بالقاذف التسيارية الواردة في الفقرتين 3 و 4 والقيود المفروضة على

وقد تمكن الممثل السامي من تقديم نص توقيقي، في آب/أغسطس 2022، يحدد الخطوات اللازمة لعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة ولاستئناف إيران تنفيذ التزاماتها تنفيذاً كاملاً. وللأسف، لم يكن ممكناً التوصل إلى اتفاق في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الحين، أدى السياق السياسي العام إلى تفاقم الحالة وجعل العودة إلى طاولة المفاوضات أصعب. ولا يزال نص التسوية هذا مطروحاً على الطاولة كنقطة انطلاق محتملة لأي جهد جديد لإعادة "خطة العمل الشاملة المشتركة" إلى مسارها. ويواصل الممثل السامي جهوده لتيسير الحوار بين جميع المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة ومع الولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير سكوغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسفيرة فرايزر.

السيدة فرايزر (تكلمت بالإنكليزية): أتكم بصفتي الميسرة المعنية من قبل مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

لقد وافق أعضاء المجلس في 14 كانون الأول/ديسمبر على تقرير الميسر السادس عشر (انظر S/2023/963). وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تعاونهم ومشاركتهم مشاركة بناءة في العملية وعلى روح التوافق والمرونة التي تحلو بها. هذا هو تقريرَي الثاني بصفتي الميسرة المعنية من قبل المجلس، وأنا ممتنة للدعم المستمر من المجلس. كما يسرني جداً أننا تمكنا من تقديم التقرير إلى المجلس.

يقدم التقرير سرداً وقائعياً للأنشطة التي اضطلع بها فيما يتعلق بصيغة القرار 2231، مغطياً الفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويتضمن ستة أقسام فرعية، هي موجزات الأنشطة، ورصد تنفيذ القرار، والاتصالات ذات الصلة، والجوانب الرئيسية لعمل قناة المشتريات، والشفافية، والتوعية والإرشاد. ويمكن للأعضاء الرجوع إلى التقرير للحصول على التفاصيل، ولكني أود أن أذكر الجوانب الرئيسية التالية.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل مسائل الضمانات المعلقة فحسب، بل إنها تعتمد أيضا إعاقة أنشطة الوكالة للتحقق والرصد. وشوغل المجتمع الدولي تتزايد. وقد أوضحنا أنه ينبغي لإيران أن تتخذ إجراءات لبناء الثقة الدولية وتخفيف حدة التوتر، لا مواصلة الاستفزازات النووية التي تسبب مخاطر انتشار خطيرة. والولايات المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بتبديد شواغل المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامج إيران النووي من خلال الدبلوماسية. وللأسف، تشير تصرفات إيران إلى أن هذا الهدف ليس من أولوياتها.

ونحن لا نزال في وضع الاستعداد لاستخدام جميع الوسائل اللازمة لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية. ويشكل نشاط إيران في مجال القذائف التسيارية تهديدا دائما للسلام والاستقرار الإقليميين والدوليين. وحتى بعد انتهاء سريان بعض القيود المنصوص عليها في القرار 2231 (2015) في تشرين الأول/أكتوبر، واصلنا اتخاذ تدابير قوية لمواجهة ذلك التهديد. وسنواصل نحن وحلفاؤنا وشركاؤنا منع انتشار تكنولوجيا القذائف التسيارية الحساسة من إيران وإليها. وسنواصل أيضا فرض جزاءات على الشركات والتجار الذين يساهمون في هذا التهديد.

وفي 18 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت الولايات المتحدة من جديد التزامها باستخدام كل أداة تحت تصرفها لمواجهة تطوير إيران للقذائف التسيارية والطائرات المسييرة وغيرها من الأسلحة الخطرة أو شرائها أو نشرها. ونرحب بالإجراءات التي يتخذها الآخرون لفعل الشيء نفسه.

نحن ممتنون للأمم المتحدة على تحليلها وتحقيقها في القذائف الانسيابية الإيرانية المنشأ المستخدمة في الهجوم على ميناء الضبة النفطي في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ومكونات القذائف التسيارية الإيرانية المنشأ التي صادرتها المملكة المتحدة من سفينة في خليج عمان في شباط/فبراير 2023. إن تلك الشحنات تقوض الجهود الدولية لدعم إيجاد حل دائم للنزاع في اليمن وتشكل تهديدا للأمن الإقليمي - وهي مسائل يجب أن نأخذها جميعا على محمل الجد.

ومع ذلك، فإننا نرى اتجاها مقلقا يفض فيه المجلس الطرف عن الانتهاكات العلنية لأحكام ذلك القرار. ولا تزال الولايات المتحدة

تجميد الأصول الواردة في الفقرتين 6 (ج) و (د) - لمدة ثماني سنوات من تاريخ اعتماد خطة العمل الشاملة المشتركة، أي حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وهو ما ورد على النحو الواجب في تقرير. وفي ذلك الصدد، أبلغت الأمانة العامة صيغة القرار 2231 بالإجراءات الإدارية المحددة التي اتخذتها في 19 تشرين الأول/أكتوبر، والتي شملت شطب أسماء 23 فردا و 61 كيانا من قائمة القرار 2231، وكذلك من موقع مجلس الأمن على الإنترنت والقائمة الموحدة لمجلس الأمن. وقد ورد ذلك أيضا على النحو المناسب في تقرير.

وكما ذكرت وكيلا الأمين العام ديكارلو من فورها، فإن خطة العمل الشاملة المشتركة، كما أقرها المجلس من خلال القرار 2231 (2015)، هي أفضل خيار متاح لضمان أن يظل البرنامج النووي الإيراني سلميا حصرا. واعتقد أنه يمكننا أن نبذل قصارى جهدنا من خلال الحوار وتعددية الأطراف، على الرغم من التحديات الراهنة، لضمان تنفيذ الخطة والقرار 2231 (2015) تنفيذا فعالا، مع البناء على الثقة والتعاون المتبادلين.

وأخيرا، أود أن أذكر بأنني سأبذل قصارى جهدي، بصفتي ميسرة، لدعم تنفيذ القرار 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة، التي يؤيدها. وسنعمل أنا وفريقي عن كثب مع جميع أعضاء المجلس بطريقة محايدة وشفافة للوفاء بمسؤوليتنا المشتركة. وأتطلع إلى مواصلة وتعزيز حوارنا وتعاوننا مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفيرة فرايزر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيلا الأمين العام ديكارلو والسفير سكوك على إحاطتهما والميسرة التي عينها مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) على تقريرها (انظر S/2023/963).

إننا نجتمع في وقت تواصل فيه إيران اتخاذ خطوات استفزازية متزايدة لتوسيع أنشطتها النووية. فإيران لا تحجم عن التعاون مع

تطوير برامجها الفضائية الأخرى والحفاظ عليها. وإجمالاً، تسعى إيران للحصول على معدات عسكرية ببلاتين الدولارات من روسيا لتعزيز قدراتها العسكرية. وهذا أمر غير مقبول. ويجب أن يكون هناك قدر من المساءلة عن الانتهاك العلني لقرارات المجلس.

ويجب أن يكون مجلس الأمن واضحاً ومتحداً في إدانة ذلك النشاط. وعندما تتحدى إيران مجلس الأمن مراراً وتكراراً بلا عواقب، فإنها تقوض المصادقية الأساسية للمجلس نفسه.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو؛ السفير سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ والسفيرة فرايزر، الممثلة الدائمة لمالطة، على إحاطاتهم.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي نتيجة هامة للدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي أقرها مجلس الأمن، وركيزة أساسية في الحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي السياق الحالي للتوترات الإسرائيلية - الفلسطينية المتصاعدة وآثارها غير المباشرة، أصبحت الخطة ذات أهمية متزايدة.

وكما يقول المثل الصيني القديم، فإن القارب الذي يبحر عكس التيار يجب أن يمضي قدماً، وإلا سيتم دفعه إلى الوراء. والمآزق الحالي في مفاوضات الامتثال لا يمكن تحمله. ولذلك، تدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ قرارات حاسمة وإظهار الحكمة السياسية وشعور أقوى بالإلحاح من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في أقرب وقت ممكن بشأن استئناف التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أربع نقاط.

أولاً، إن خطة العمل الشاملة المشتركة هي المسار الصحيح الوحيد لحل المسألة النووية الإيرانية. وينبغي لجميع الأطراف أن تعزز بالنتائج التي تحققت بشق الأنفس من خلال المفاوضات، وعلى أساس النص الصادر في آب/أغسطس من العام الماضي، يجب أن تظل إيجابية ومرنة وأن تعالج الشواغل المشروعة لجميع الأطراف بطريقة

تشعر بخيبة أمل عميقة لأن الأمانة العامة للأمم المتحدة لم تفحص الأدلة على نقل إيران لطائرات مسيرة إلى روسيا في انتهاك للقرار 2231 (2015). وقد انتهكت إيران وروسيا التزاماتهما بموجب القرار 2231 (2015) بالمشاركة في عمليات النقل هذه دون الحصول على موافقة مسبقة من المجلس.

ويشكل تطوير إيران للطائرات المسيرة ونشرها تهديداً عالمياً كبيراً ومتزايداً. وحصول روسيا على مئات الطائرات الإيرانية المسيرة واستخدامها ضد المدن الأوكرانية والبنية التحتية المدنية وقتل المدنيين الأوكرانيين في حربها غير المبررة ضد أوكرانيا أمر يثير قلقاً بالغاً. وينبغي ألا نخشى من إدانة ذلك السلوك الخطير المزعزع للاستقرار.

قبل بضعة أشهر، ظهرت أدلة على انتهاكات جسيمة إضافية للقرار 2231 (2015) - انتهاكات ارتكبتها عضو دائم في المجلس. وانتهاك روسيا الصريح للقرار 2231 (2015) سيكون مصدر قلق بالغ تحت أي ظرف من الظروف، ولكننا نشعر بقلق غير عادي إزاء استخدام روسيا لتلك الطائرات المسيرة لمهاجمة البنية التحتية المدنية الأوكرانية وقتل المدنيين الأوكرانيين. والآن، بعد أشهر من ذلك التقرير الأولي عن استخدام الطائرات الإيرانية المسيرة في أوكرانيا، علمنا في الأسبوع الماضي أن روسيا استأنفت استخدام الطائرات الإيرانية المسيرة التي تم شراؤها في انتهاك للقرار 2231 (2015). وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت موسكو أكبر هجوم لها بطائرات مسيرة على كييف حتى الآن باستخدام طائرات مسيرة إيرانية الصنع.

وفي مقابل هذا الدعم، تعرض روسيا على إيران تعاوناً دفاعياً غير مسبوق، بما في ذلك في مجال القذائف والإلكترونيات والدفاع الجوي. وفي وقت سابق من هذا العام، أعلنت إيران أنها وضعت الصيغة النهائية لصيغة لشراء طائرات مقاتلة من طراز سوخوي سو-35 من روسيا. وتسعى إيران إلى شراء المزيد من المعدات العسكرية من روسيا، بما في ذلك طائرات هليكوبتر هجومية ورادارات وطائرات تدريب مقاتلة من طراز ياك-130. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت روسيا تساعد إيران في تطوير قدراتها على جمع البيانات بواسطة السواتل وفي

متوازنة وأن تستأنف المحادثات في أقرب وقت ممكن بغية إعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح في وقت مبكر.

وتدعم الصين الاتحاد الأوروبي بصفته منسق اللجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة وتشجعه على مواصلة القيام بدور تنسيقي رئيسي. وينبغي للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تتبع مبادئ الموضوعية والحياد والنزاهة وأن تدخل في حوار بناء وتعاون مع إيران بشأن مسائل الضمانات والرصد.

ثانياً، ينبغي للولايات المتحدة، بوصفها المتسببة في نشوء الأزمة النووية الإيرانية، أن تعترف بمسؤولياتها وأن تظهر صدقها السياسي وأن تفي بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وأن ترفع جزاءاتها الأحادية الجانب والتدابير التقييدية التي تتخذها خارج حدودها

ضد إيران وأطراف ثالثة دون تأخير. وقد أدت التصريحات غير المسؤولة التي أدلى بها المسؤولون الإسرائيليون مؤخراً فيما يتعلق بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية إلى زيادة الشواغل العالمية بشأن المسألة النووية الإسرائيلية. وتحت الصين مرة أخرى بعض البلدان على الكف عن تطبيق معايير مزدوجة في ميدان عدم الانتشار النووي وعلى دعم إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتشجيع انضمام إسرائيل في وقت مبكر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن إخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثاً، لقد سارت مداولات مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذا العام بشأن المسألة النووية الإيرانية بسلاسة بشكل عام حتى الآن. وبينما رُفعت التدابير التقييدية التي كان مجلس الأمن يفرضها ضد برنامج إيران للقذائف كما كان مقرراً، فإن الحالة النووية الإيرانية لا تزال حساسة وهشة. وفي هذا المنعطف الحرج، ينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تمتنع عن ربط المفاوضات النووية الإيرانية بقضايا أخرى وعن استخدام المسألة النووية الإيرانية لخدمة أغراض جيوسياسية أو اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى تفاقم النزاعات أو تصعيد الحالة. وينبغي أن تظل جميع الأطراف ملتزمة بتعزيز الحوار بدلاً من

إثارة المواجهة وخلق الفرص بدلاً من الأزمات والسعي إلى التعاون بدلاً من ممارسة الضغط متى شئت.

رابعاً، على خلفية اشتداد النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، لا يمكن للشرق الأوسط أن يتحمل أن يهتز بفعل أزمة أمنية أخرى ويجب أن يشهد على وجه الاستعجال تحولاً أساسياً من الفوضى إلى السلام والاستقرار. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى العمل على تحقيق رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام؛ والتمسك بمبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة؛ وبناء هيكل أمني إقليمي يأخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة لجميع الأطراف؛ وتعزيز بناء الثقة وتوافق الآراء من أجل تهيئة الظروف لسلام دائم.

وينبغي لبعض البلدان خارج المنطقة أن تضع جانباً مصالحها الذاتية الجغرافية السياسية الضيقة وأن تتوقف عن المناورات السياسية وأن تكف عن الممارسة الخاطئة المتمثلة في تعمد إثارة الأعمال القتالية والتحريض على المواجهة في المنطقة. وبدلاً من ذلك، ينبغي لها أن تقدم إسهامات ملموسة في صون الأمن الإقليمي.

ما فتئت الصين ملتزمة بالتمسك بسيان الاتفاق وسلطة قرارات المجلس، بصفتها عضواً دائماً في المجلس وطرفاً في خطة العمل الشاملة المشتركة، وما برحت تعمل على النهوض بحل سياسي ودبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية. وسواصل اتخاذ موقف موضوعي ومحادي، وسنبقى على اتصال مع الأطراف المعنية، وسنؤدي دوراً إيجابياً وبناءً في إعادة خطة العمل إلى المسار الصحيح في أقرب وقت ممكن، وبالتالي حماية النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية والسلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد سياسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوك والسفيرة فرايزر على إحاطاتهم.

يشكل التقرير السادس عشر للأمين العام (S/2023/975) عن تنفيذ القرار 2231 (2015) وثيقة هامة أخرى تسلط الضوء على تقدم البرنامج النووي الإيراني غير المشروع وعدم امتثاله لخطة العمل

روسيا، في انتهاك واضح للقرار 2231 (2015)، قد أصبح مصدراً للموت للشعب الأوكراني.

ومن الواضح أن الصورة الكاملة تثير تساؤلات حول ما إذا كانت إيران ستتخذ أي خطوات لعكس المسار التصعيدي المزعزع للاستقرار وتجاهلها للمعايير الدولية. لقد تعامل المجتمع الدولي بصبر وعقلانية مع إيران في محاولة لإقناع طهران بأن المسار الدبلوماسي هو الحل الأفضل. وللأسف، رفضت طهران باستمرار كل عرض للعودة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل، وللأسف، أصبح برنامجها النووي الآن أكثر تقدماً من أي وقت مضى.

وفي الختام، أود أن أعرب عن موقف ألبانيا بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل التدقيق في أنشطة القذائف التسيارية الإيرانية إلى أن تجد إيران طريقها نحو الدبلوماسية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر وكالة الأمن العام ديكارلو وميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)، السفيرة فرايزر ممثلة مالطة، على إحاطتهما. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفيرة فرايزر وفريقها على جهودهم في إعداد التقرير الذي يغطي فترة ستة أشهر (انظر S/2023/963) والمقدم من جانب الميسر لتنفيذ القرار 2231 (2015)، والذي أيده مجلس الأمن بتوافق الآراء في الأسبوع الماضي.

ونحيط علماً أيضاً بالإحاطة التي قدمها رئيس وفد الاتحاد الأوروبي، السيد أولوف سكوغ. ونأسف لأن بيانه كان بعيداً كل البعد عن مبادئ الحياد التي ينبغي أن يتقيد بها الاتحاد الأوروبي عند الاضطلاع بواجباته كمنسق للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة. فبدلاً من تحديد الحالة الموضوعية المحيطة بالخطة، يحاول الزملاء الأوروبيون إلقاء المسؤولية على إيران في الأزمة الحالية بشأن تنفيذ خطة العمل وبذل كل ما في وسعهم لإخفاء التدابير غير المشروعة والمدمرة التي اتخذتها الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية المشاركة في خطة العمل وبروكسل نفسها - ولا سيما انتهاكهم للالتزامات المنصوص عليها في الخطة في معرض استمرار القيود

الشاملة المشتركة. وهو دليل آخر على الطابع غير القانوني لأنشطة الانتشار النووي الإيرانية، ويشكك مرة أخرى فيما يسمى بأغراضها السلمية. إننا لا نرى خطوات ذات مغزى نحو الوفاء بالالتزام بموجب اتفاق الضمانات لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبروتوكولها الإضافي. ولا يزال انعدام الشفافية مستمراً من الجانب الإيراني، ولا تزال قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بالتحقق والرصد الكاملين تقوض بشدة. وحتى الآن، واصلت إيران تكديس اليورانيوم، وتم تخصيص مخزونها بنسبة تصل إلى 60 في المائة، بينما ترفض طهران باستمرار الامتثال لالتزاماتها القانونية بموجب الترتيب الفرعي.

ولا تزال برامج إيران للقذائف تشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه الجهود الدولية لعدم الانتشار. تمتلك إيران اليوم أكبر مخزون من الصواريخ الاستراتيجية في الشرق الأوسط، مما يشكل تهديداً متزايداً للبلدان في جميع أنحاء المنطقة وخارجها. وكما يذكر تقرير الأمين العام بوضوح، استخدمت القذائف الانسيابية الإيرانية المنشأ في هجوم على محطة الضبة النفطية في اليمن في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ووفقاً لتقييم الأمانة العامة، فإن مكونات القذائف التسيارية التي تم فحصها والتي صادرتها المملكة المتحدة في أوائل عام 2023 في سفينة بخليج عُمان كانت إيرانية المنشأ. وبهدف تمكين الحوثيين ودعم أعمالهم التصعيدية والمزعزعة للاستقرار في اليمن، ومؤخراً في البحر الأحمر، انتهكت إيران بوضوح القرار 2231 (2015) بنقلها للأسلحة بصورة غير مشروعة دون موافقة المجلس.

وعلاوة على ذلك، واصلت إيران اتخاذ خطوات تصعيدية أخرى، في انتهاك صارخ للفقرة 3 من المرفق باء للقرار، بالقيام بأنشطة تتعلق بالقذائف التسيارية القادرة على إيصال الأسلحة النووية. إن إطلاق صواريخ "قاصد" الفضائية في أيلول/سبتمبر 2023، في تجاهل للقيود المفروضة بموجب خطة العمل، هو انتهاك مؤسف آخر للقرار 2231 (2015). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزويد إيران لشركائها ووكلائها بالقذائف وتكنولوجيا الطائرات المسيّرة يعرّض الاستقرار الدولي للخطر ويصعد التوترات الإقليمية. إن النقل غير المشروع لمئات الطائرات الإيرانية المسيّرة من طرازي "مهاجر" و "شاهد" إلى

غوتيريش قد أظهر بذلك تضامنه الشخصي مع أفعالهم. في الواقع، قد يعطي نص تقرير الأمين العام انطباعاً خاطئاً تماماً بأن طهران تتحمل المسؤولية الرئيسية عن الخلل في أداء خطة العمل. ومع ذلك، فإن أي شخص عقلاني يمكن أن يرى بوضوح في ملعب من قد باتت الكرة. وينبغي أن نضل مدركين أن عودة إيران إلى الوفاء بالتزاماتها الطوعية المعلقة للحد من برنامجها للطاقة النووية لا يمكن أن تتم إلا بالمعاملة المتزامنة بالمثل من جانب الأطراف الغربية والولايات المتحدة، التي أدت أفعالها إلى الحالة الراهنة. هذا النهج هو ما دافعت عنه روسيا منذ البداية، وكان هذا النهج في نهاية المطاف هو المركز الذي استند إليه القرار الشامل للجنة المشتركة لخطة العمل. بيد أن الولايات المتحدة والمشاركين الأوروبيين في الخطة خربوا أساساً الجهود الرامية إلى وضع اللامسات الأخيرة على هذه الحزمة والموافقة عليها. علاوة على ذلك، اختارت المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي توجيه ضربة مباشرة أخرى لآفاق الإنعاش الشامل لخطة العمل.

إن قرارات المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي بالتجاهل المقصود لالتزاماتهم والإبقاء من جانب واحد على القيود المعادية لإيران، التي كان من المفترض أن يرفعوها في 18 تشرين الأول/أكتوبر، لا تختلف كثيراً عن تصرفات الولايات المتحدة من حيث تأثيرها المدمر على تنفيذ خطة العمل والقرار 2231 (2015).

الفرق الوحيد هو أن واشنطن لا تنفذ الاتفاق النووي على الإطلاق، في حين تنفذه لندن وبرلين وباريس وبروكسل جزئياً فقط. ونشهد مرة أخرى تجاهلاً واضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وسلطة مجلس الأمن. والأمين العام، الذي قد يظن المرء أنه سيدافع عن تلك المبادئ وأنه يفهم السبب الحقيقي للحالة، يتجاهل ببساطة تلك الحقائق.

ونود إيضاح أنه لا صلة هنا للإشارة إلى المادة 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة أو الإطلاق المفترض في عام 2020 لآلية تسوية المنازعات، التي تحاول الأطراف الغربية في خطة العمل استخدامها لتبرير أفعالها غير المشروعة تماماً. وقد استرعى الاتحاد

الأحادية الجانب ضد إيران والتي كان من المفترض أن يرفعوها في تشرين الأول/أكتوبر.

كان اعتماد خطة العمل في عام 2015 مثلاً فريداً على ما يمكن أن تفعله الدبلوماسية المتعددة الأطراف في عالم اليوم. في ذلك الوقت، نحت أطراف الاتفاق النووي الخلافات السياسية جانباً واتبعت نهجاً عملياً حقاً أخذ في الاعتبار مصالح جميع الجهات المعنية وضمن أن تتاح لهم كل فرصة لرصد الطبيعة السلمية لبرنامج إيران النووي. ومع ذلك، كلما مر الوقت، رأينا أكثر أن بعض الدول الأطراف في الخطة، وكذلك الدولة الوحيدة التي انسحبت منها ببساطة، تبذل قصارى جهدها لجعل هذا الإنجاز الدبلوماسي المشترك شيئاً من الماضي.

وإزاء هذه الخلفية، يجب أن نذكر أن ميسرة تنفيذ القرار 2231 (2015) فضلت للأسف مرة أخرى ألا تذكر في بيانها سبب فشل التنفيذ الكامل للخطة، والذي يعرف الجميع أنه كان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018 وفرضها جزاءات أحادية الجانب غير مشروعة ضد جمهورية إيران الإسلامية. مرت أكثر من خمس سنوات وتغيرت الإدارة الأمريكية وتقترب الولايات المتحدة من دورة انتخابية جديدة، لكن واشنطن لم تتخذ حتى الآن خطوات حقيقية لتصحيح الوضع. لقد ظلت الوعود الأمريكية بالتخلي عن سياسة ممارسة الضغوط القصوى على طهران والعودة إلى الاتفاق النووي كلمات فارغة. علاوة على ذلك، فإن الوضع لا يزداد إلا سوءاً. لقد أصبحت انتهاكات الولايات المتحدة لخطة العمل والقرار 2231 (2015) منذ فترة طويلة مزمنة في طبيعتها.

ولأسف، لا يزال الأمين العام يفضل تجاهل تلك الحقيقة الواضحة في تقاريره، ويقتصر على النداءات المتواضعة الموجهة إلى واشنطن لرفع الجزاءات المفروضة على إيران أو تقديم إعفاءات. وبالمثل، يتجاهل التقرير (S/2023/975) ببساطة الإجراءات التي اتخذتها المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي، والتي سارت لسنوات على خطى "القذوة السيئة" لأصدقائها على الضفة الأخرى للمحيط الأطلسي. وليس بؤدي أن أفكر في أن الأمين العام

القرار 2231 (2015) ليس لديه ولاية ولا خبرة للقيام بأنشطة التحقق أو التفتيش أو الإسناد في إطار القرار 2231 (2015). والإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة بدون موافقة مسبقة من مجلس الأمن لا يمكن أن تشكل أساسا لأي استنتاجات أو تقييمات.

وبغض النظر عن استغزالات البلدان الغربية، تظل الحقيقة أنه لم تقدم أي حجج مقنعة فيما يتعلق بانتهاكات ما يسمى بأحكام القذائف الواردة في المرفق باء. وجميع الرسائل التي عممت داخل مجلس الأمن وفي سياق الفريق المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015) كانت مجرد تكهنات وشكوك وتقاهمات. وكما نعلم، لم تكن هناك ولا يمكن أن تكون هناك أي عمليات نقل للتحايل على أحكام القرار 2231 (2015). ولم يتم تقديم أي دليل على عكس ذلك، ولا أي دليل على أن الحطام الذي قدمه الأمريكيون والبريطانيون قد تم جمعه في أوكرانيا. وفي ظل تلك الخلفية، نرفض محاولات استخدام تقارير الأمين العام والميسر المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015) لنشر تلميحات لا أساس لها، مما ينتج عنه زيادة التوترات فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. واليوم، لم يقل ممثل الولايات المتحدة كلمة واحدة عن تنفيذ القرار 2231 (2015)، أو بالأحرى فشل الولايات المتحدة في تنفيذه، بل ركز على جولة أخرى من الادعاءات ضد روسيا وإيران.

إن الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية في خطة العمل الشاملة المشتركة لن تتمكن من التستر على انتهاكاتها لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) من خلال الإجراءات الأحادية غير المشروعة أو من خلال زيادة التوترات. فهذه الدول هي التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن الفشل في تنفيذ الاتفاق النووي، وعليها مواءمة سياساتها مع نصه وروحه. والاتحاد الروسي، من جانبه، مقتنع اقتناعا راسخا بأن قرارات مجلس الأمن يجب أن تنفذ في امتثال صارم للمعايير المتفق عليها. وأي محاولات من جانب الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية في خطة العمل لتعديلها بأثر رجعي غير قانونية وخطيرة وتقوض أساس القرار 2231 (2015) ذاته. ونتوقع من البلدان الغربية أن تتخلى في أقرب وقت ممكن عن سياستها المتمثلة

الروسي الانتباه مرارا وتكرارا إلى أن آلية تسوية المنازعات لم يتم تفعيلها نتيجة للمساءلة الإجرائية العديدة التي لم تعالج بعد. وعلاوة على ذلك، ففي رسائل عممت في مجلس الأمن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقوم المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا باتهام إيران بعدم التصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بينما تغفل بسخرية ونفاق حقيقة أن طهران كانت ستتخذ خطوات في ذلك الاتجاه بعد الرفع الكامل للجزاءات الانفرادية غير القانونية.

ونشعر بنفس القدر من القلق إزاء المحاولات المستمرة التي تقوم بها مجموعة صغيرة من البلدان لنشر رواية بشأن انتهاكات الفقرتين 3 و 4 من المرفق باء للقرار 2231 (2015). ولم تتوقف، حتى عندما انقضى الموعد النهائي لهذه القيود. وتحاول الآن محاسبة إيران بأثر رجعي. وتركز الدول الغربية بشكل خاص على عمليات النقل المزعومة للطائرات الإيرانية بدون طيار إلى روسيا لاستخدامها في أوكرانيا وتواصلت حث الأمانة العامة على انتهاك المادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة من خلال الإصرار على إجراء ما يسمى بالتحقيقات.

وفي هذا السياق، شعرنا بالقلق لأن تقرير الأمين العام (S/2023/975) تضمن إشارة إلى العرض الخاص الذي قدمه الممثل الدائم للولايات المتحدة لحطام ما قيل إنها طائرات مسيرة بدون طيار يزعم أنها أسقطت في أوكرانيا. وكان ذلك العرض عبارة عن تجمع لمجموعة صغيرة لم ندع إليه نحن والزلاء الإيرانيون. ربما، بالنسبة للمنظمين، كان من الصعب تقبل الحقيقة. ومع ذلك، دعا الأمريكيون موظفي الأمانة العامة إلى تجمعهم الحميم، وللأسف، قبل الآخرين ذلك الاستغزاز. وباختيار حضور ذلك الحدث، فإن ممثلي الفريق المعني بتنفيذ القرار 2231 (2015) تجاوزوا بوضوح واجباتهم الرسمية على النحو المبين في المذكرة الرئاسية S/2016/44 المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2016. ونوصي زملائنا الأمريكيين، الذين يمشون في مسألة أن للأمانة العامة ولاية بإجراء التحقيقات، بدراسة تلك الوثيقة بعناية شديدة. ونود أيضا أن نذكر بأن الفريق المعني بتنفيذ

وتواصل إيران تركيب أجهزة طرد مركزي متطورة جديدة تزيد من قدرتها على تخصيب اليورانيوم. وقد أشارت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن أنشطة التخصيب قد جرت في موقع فوردو، حيث لم يكن من المتوقع القيام بأنشطة حتى عام 2031. إن إيران تواصل تفريغ الاتفاق من فحواه.

وقد خفضت إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ثم، تأثرت قدرة الوكالة على الاضطلاع بعملها في مجال التحقق والرصد وممارسة ولايتها. ويشكل سحب اعتماد عدد من المفتشين في أيلول/سبتمبر الماضي عائقاً آخر غير مقبول. وقد أوضحت الوكالة أنها قد لا تتمكن بعد الآن من إعادة إرساء استمرارية معرفتها بحالة برنامج إيران النووي. وتلك الإجراءات تضعف قدرة الوكالة على تقديم ضمانات فيما يتعلق بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ومن الضروري أن تتعاون إيران مع الوكالة وأن تمكنها من الاضطلاع بولايتها.

وخلال الأشهر الستة الماضية، واصلت إيران أيضاً أنشطة ذات صلة بالقذائف التسيارية لا تتفق مع الامتثال للقرار 2231 (2015). وبالإضافة إلى ذلك، نقلت إيران طائرات مسلحة مسيرة بدون طيار، على الرغم من أن عمليات النقل هذه محظورة بموجب القرار 2231 (2015)، ولا سيما إلى الجهات الفاعلة الإقليمية التي تسهم في زعزعة استقرار المنطقة. كما تم نقل بعض هذه الطائرات المسيرة بدون طيار إلى روسيا واستخدمت لضرب البنية التحتية في أوكرانيا. ويجب أن تتوقف عمليات النقل هذه. فأى شحنات أسلحة إضافية إلى روسيا سوف تشكل تصعيداً خطيراً، ولا سيما نقل القذائف التسيارية قصيرة المدى. سيكون لهذه الشحنات عواقب وخيمة لن تؤدي إلا إلى زيادة عزلة إيران على الساحة الدولية.

ولأكثر من ثلاث سنوات، ما فتئت فرنسا، إلى جانب شريكها في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث - ألمانيا والمملكة المتحدة - تلتزم بحسن نية نهجا على أساس خطة العمل الشاملة المشتركة لمعالجة عدم امتثال إيران لالتزاماتها بموجبها. وفي كانون الثاني/يناير 2020،

في فرض قيود من جانب واحد على جمهورية إيران الإسلامية. وأي سيناريو آخر سيثير التساؤلات حول آفاق خطة العمل ويؤدي إلى تصعيد فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الوضع المتوتر بالفعل في الشرق الأوسط.

والاتحاد الروسي على اقتناع راسخ بأنه لا يوجد بديل لخطة العمل الشاملة المشتركة. والبدء المبكر بالخطة هو المسار المناسب الوحيد الذي من شأنه أن يلبى المصالح الأمنية الإقليمية والدولية. ونأمل ألا يسمح الأمين العام، الذي يصف خطة العمل الشاملة المشتركة بأنها أفضل وسيلة ممكنة لضمان الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، بإدراج أي عناصر مشكوك فيها، وهذا أقل ما يقال، في تقاريره من شأنها أن تعرض للخطر الاحتمالات الهشة بالفعل لإحياء اتفاق فيينا بالكامل.

السيد أولميدو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام وسفير الاتحاد الأوروبي وميسرة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ القرار 2231 (2015) على بياناتهم.

إننا نتكلم اليوم مع شعور بالقلق البالغ. فأكثر من أربع سنوات، انتهكت إيران التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015). وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، استمرت تلك الانتهاكات وتفاقت ووصلت إلى مستويات لم يسبق لها مثيل وبدون أي مبرر مدني موثوق.

وتشهد أحدث تقارير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على حجم تلك الانتهاكات.

إن إيران تواصل تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز بكثير ما التزمت به بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وتواصل تكديس اليورانيوم المخصب بنسبة تصل إلى 60 في المائة، وهو أعلى بكثير من الحد الذي حدده الاتفاق. إن مخزونها من اليورانيوم المخصب الآن يزيد 22 مرة عن الكمية القصوى المحددة في الاتفاق، بدون مبرر مقنع في سياق برنامج نووي مدني.

لحقيقة أنه على الرغم من الاستعداد الذي أبدته معظم الأطراف للتفاوض على عودة سريعة إلى تنفيذ الخطة، لم يُحرز أي تقدم. إن خطة العمل عنصر هام من عناصر النظام الدولي لعدم الانتشار النووي والأمن الدولي. وبالتالي، فإن التنفيذ السريع والكامل من جانب جميع الأطراف لالتزاماتها أمر أساسي.

ويتوقف إنقاذ خطة العمل الشاملة المشتركة على ثلاثة جوانب. أولاً، يثير التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية العديد من الأسئلة بشأن الزيادة الإجمالية في مخزون إيران من اليورانيوم المخصب وتركيبها لأجهزة طرد مركزي جديدة والصعوبات التي تواجهها الوكالة في التحقق من برنامج إيران النووي. وبغية طمأنة المجتمع الدولي، ينبغي للسلطات الإيرانية أن تتعاون بصدق وشفافية وثبات مع الوكالة. وبخلاف ذلك، فإن قدرة الوكالة على ضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي تظل عرضة للخطر. ولهذا السبب، يجب على إيران أن تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً، نشعر بقلق خاص إزاء المؤشرات المثبتة بالأدلة على أن إيران نقلت قذائف تسليحية وطائرات مسيرة إلى بلدان ثالثة، مثل اليمن وروسيا. ونشدد على أنه حتى 18 تشرين الأول/أكتوبر، فإن أي نقل للأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيا المدرجة في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يشكل انتهاكاً للقرار 2231 (2015). وقد أبرزت التطورات الأخيرة في المنطقة إلى أي مدى يمكن لعمليات النقل هذه أن تسهم في تصعيد النزاعات. كما نأسف لتطوير إيران واختبارها للقذائف التسلحية، الأمر الذي لا يتسق مع القرار 2231 (2015).

أخيراً، يذكرنا الوضع الحالي لخطة العمل الشاملة المشتركة بأن هناك حاجة إلى بذل جهود دبلوماسية عاجلة للحيلولة دون انهيارها بشكل تام. وتوصية الأمين العام بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي بوصفهما إجراءين رئيسيين في خطته الجديدة للسلام أمر له دلالاته. فالتقّة، وهي حجر الزاوية الحقيقي للإطار المتعدد الأطراف، تبنى من خلال التفاوض على هذه المعايير والحفاظ عليها. ونأمل في

فعلت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة آلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في الاتفاق. وفي سياق ذلك الإجراء وما بعده، بذلنا كل جهد ممكن لحل المسائل الناجمة عن عدم امتثال إيران. وحدث ذلك في عام 2022، حينما أجريت مناقشات متعمقة حول اتفاق منقح. ولم تغتفر إيران تلك الفرص، ونحن نأسف لذلك.

وجعلت انتهاكات إيران المستمرة لالتزاماتها رفع التدابير التقييدية التي كان من المقرر أن تنتهي في يوم الانتقال، 18 تشرين الأول/أكتوبر، مستحيلًا. ولذلك، قررنا، مع شريكينا في مجموعة الدول الأوروبية الثلاث وبالتنسيق مع الشركاء الآخرين، الإبقاء على تلك التدابير، على النحو المسموح لنا به بموجب الفقرة 36 من خطة العمل الشاملة المشتركة. وأوضحنا أننا مستعدون للتراجع عن هذا القرار إذا استأنفت إيران تنفيذ التزاماتها بموجب الخطة.

إن توسيع نطاق برامج إيران النووية وبرامجها للقذائف التسلحية أمر خطير جداً. فهو يهدد هيكلنا الدولي لعدم الانتشار ويزيد من المخاطر التي تهدد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم. وهذا ليس في مصلحة أي عضو في مجلس الأمن. وما زلنا ملتزمين بضمان عدم حياة إيران أسلحة نووية وبإيجاد حل دبلوماسي.

السيدة شاندا (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفيرة فرايزر والسفير سكوغ على إحاطاتهم.

يبدو أن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي مضى عليها بالكاد ثماني سنوات، والتي تُعتبر بحق قصة نجاح في استخدام الدبلوماسية المتعددة الأطراف في جهود عدم الانتشار، أصبحت الآن معلماً لعهد بائد. إن تنفيذ خطة العمل يفشل وأصبحت الحالة أكثر خطورة من أي وقت مضى.

وقد أعربت سويسرا في عدة مناسبات عن قلقها الشديد إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة والتدابير المختلفة التي اتخذتها إيران. وعلى وجه الخصوص، نأسف سويسرا

ولا يزال برنامج إيران للقذائف مصدر قلق أساسي في مجال عدم الانتشار النووي. وقد أقر الأمين العام بالأدلة التي تبين أن إيران قامت، خلال فترة القيود بموجب هذا القرار، بتطوير وتصدير قذائف دون الحصول على إذن من مجلس الأمن. وأمدت إيران جماعات مسلحة في العراق واليمن وسورية بقذائف تسليحية، تُستخدم في استهداف عمليات الشحن في البحر الأحمر وأفراد التحالف في المنطقة. وكما قالت وكالة الأمين العام ديكارلو، قدمت المملكة المتحدة أدلة على أن إيران زودت روسيا بطائرات مسيرة. وقد استُخدمت تلك الطائرات المسيرة لاحقاً لمهاجمة المدنيين في أوكرانيا. وتشكل جميع عمليات النقل هذه انتهاكاً للقرار 2231 (2015).

ربما تكون القيود التي يفرضها القرار 2231 (2015) على أنشطة إيران في مجال القذائف التسلحية قد رُفعت، ولكن يجب على المجلس أن يواصل بموجب ذلك القرار أو أي قرار آخر مساءلة إيران عن أنشطتها في مجال الانتشار.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أنا أيضاً أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ على إحاطتهما.

نرحب بتقرير الأمين العام السادس عشر عن تنفيذ القرار 2231 (2015) (S/2023/975)، وكذلك بتقرير اللجنة المشتركة (S/2023/963) عن حالة قرارات الفريق العامل المعني بالمشتريات. وأحطنا علماً على النحو الواجب بكلتا التقريرين.

وتؤكد مالطة من جديد التزامها بتنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها بالكامل. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الاتفاق وتأييده في القرار 2231 (2015) كانا أداتين محوريّتين لجهود عدم الانتشار، فضلاً عن الاستقرار في الشرق الأوسط.

ونشاط الأمين العام رأيه بأن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال أفضل خيار متاح لضمان الطابع السلمي الخالص لبرنامج

استئناف المحادثات بغية تكثير الأطراف المعنية بمصلحتنا جميعاً في حل المسألة النووية الإيرانية. ولضمان انفراج سياسي دائم، يجب أن تكون هناك عودة إلى الامتثال للالتزامات وروح خطة العمل.

ويجب على مجلس الأمن أن يولي هذه المسألة اهتمامه الكامل. ويجب أن يتكلم بصوت موحد بشأن هذه المسألة. ونقف سويسراً، كما فعلت في الماضي باستضافتها المراحل الحرجة من المفاوضات، على أهبة الاستعداد لتيسير أي حل دبلوماسي يرمي إلى الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والأمانة العامة عموماً على دعمهما في تنفيذ القرار 2231 (2015). كما أشكر السفير أولوف سكوغ على إحاطته والسفيرة فرايزر على إحاطتها وعملها كميّسة للقرار 2231 (2015).

واصلت إيران، منذ رفضها فرصة العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال الصفقات المطروحة في عام 2022، تصعيد برنامجها النووي. ومر يوم الانتقال الآن وأبقت المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي على الجزاءات المتعلقة بالانتشار النووي المفروضة على إيران، وفقاً لآلية تسوية المنازعات المنصوص عليها في خطة العمل. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً باستخدام جميع الأدوات الدبلوماسية لمنع إيران من إنتاج سلاح نووي.

وقد أفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب يتجاوز 22 مرة الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وهي تقوم بتصنيع وتشغيل الآلاف من أجهزة الطرد المركزي المتقدمة المحظورة وتحقق مكاسب معرفية لا رجعة فيها، وهو أمر استهدفت خطة العمل الشاملة المشتركة منعه. وتواصل إيران إنتاج اليورانيوم العالي التخصيب الذي لا يوجد مبرر مدني موثوق لإنتاجه، مما يشكك في الطابع السلمي لبرنامجها النووي. وبالإضافة إلى ذلك، تطلق إيران قذائف قادرة على إيصال أسلحة نووية وتختبر تكنولوجيات يمكن استخدامها مباشرة في صنع القذائف التسلحية المتوسطة والطويلة المدى، في شكل مركبات لإطلاق السوائل.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، والسفير أولوف سكوغ، والسفيرة فانيسا فرازير على إحاطاتهم.

من المؤسف أن التقارير المتعلقة بتنفيذ القرار 2231 (2015) لا تزال مستمرة في اتجاهها المحبط، مع توقف الجهود الدبلوماسية حالياً. وعلى الرغم من النداءات المتكررة لجميع الأطراف المعنية لتجديد الحوار والتعاون بهدف العودة إلى التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015)، لا يزال تحقيق التقدم بعيد المنال.

وتثير التطورات الأخيرة، الناشئة عن عمليات التحقق التي أجرتها الأمانة العامة، شواغل بالنظر إلى الحالة الراهنة في المنطقة. ونرى أن النتائج التي توصلت إليها الأمانة العامة تستحق اهتماماً شديداً وعناية دبلوماسية. ويتحتم على جميع الأطراف المعنية أن تتعامل مع تلك الشواغل بالتزام بالحوار والتعاون، بما يشجع على تهيئة مناخ يفضي إلى التصدي للتحديات الماثلة على نطاق أوسع. ونظراً للحالة غير المستقرة في الشرق الأوسط، فإننا نشدد على أهمية الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين من خلال المشاركة النشطة، على أساس الاحترام الكامل للقانون الدولي والاحترام المتبادل، وحسن الجوار، والتعاون، والحوار.

وتكرر غانا دعوتها لكل من جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة إلى إبداء المرونة من أجل إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015) بالكامل. ونرى أن الخطة توفر أفضل نهج للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، حيث تحقق توازناً يسمح لإيران باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، مع التمسك بمبادئ عدم الانتشار الحاسمة.

وإذ نختم فترة عضويتنا في المجلس، ندعو جميع الأطراف بجدية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب الخطة، بهدف استعادة التوازن الدقيق في الالتزامات المتبادلة في إطار الاتفاق. إن ندائنا المستمر إلى إيران هو الوفاء بجميع التزاماتها، والتراجع عن أي إجراءات لا تتماشى مع

إيران النووي. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الخطوات التي لا تتماشى مع تنفيذ الخطة وعلى العودة إلى التزاماتها بموجب الاتفاق.

وتشيد مالطة بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي لا تزال أنشطتها للتحقق والرصد أمراً لا غنى عنه. لقد أشارت الوكالة في أحدث تقرير لها إلى أن "التحقق والرصد قد تأثرا بشكل خطير". وقد ضعفت قدرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشكل أكبر على إجراء أنشطة التحقق، لا سيما في مرافق التخصيب، بسبب قرارات إيران بإزالة جميع معدات المراقبة والرصد المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة وسحب تسمية عدد من مفتشي الوكالة.

علاوة على ذلك، قدرت الوكالة أنه اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تجاوز إجمالي مخزون اليورانيوم المخصب في البلد الحدود المنصوص عليها في الاتفاق بقدر كبير. وهذا أمر مثير للقلق، ونشجع على التعاون بشكل وثيق وتبادل المعلومات بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة.

وتحيط مالطة علماً بالشواغل التي أثارت بشأن الانتهاكات المزعومة للأحكام الواردة في المرفق باء من القرار 2231 (2015)، قبل ما يسمى بيوم الانتقال. ويشمل ذلك إطلاق مركبة إطلاق فضائية باستخدام تكنولوجيا قذائف تسليحية يقال إنها قادرة على إيصال أسلحة نووية، ونقل مركبات جوية غير مأهولة، وهو ما يُزعم أنه حدث قبل انتهاء العمل بهذه الأحكام، في 18 تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعربت إيران عن موقفها، رافضة تلك الادعاءات. ونشجع جميع الأطراف المعنية على معالجة تلك المسائل من خلال الحوار والدبلوماسية.

ونكرر التزامنا بكفالة اتخاذ جميع الأطراف خطوات للعودة إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة، ونؤيد جميع الحلول الدبلوماسية في ذلك الصدد.

وفي الختام، أدعو المجلس إلى كفالة التنفيذ الكامل والفعال للقرار 2231 (2015).

الأمم المتحدة، أولوف سكوغ، على إحاطتهما عن حالة تنفيذ القرار 2231 (2015). وأود أيضا أن أشكر الممثلة الدائمة لمالطة، السيدة فانيسا فرازير، على دورها كميسرة.

إن التقرير السادس عشر للأمين العام (S/2023/975) بشأن تنفيذ خطة عمل القرار 2231 (2015) يعزز اقتناعنا بأنه لا يوجد حتى الآن بديل أفضل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وعلى الرغم من التحديات التي لا تزال تقف في طريق تنفيذها التام والكامل، لا تزال خطة العمل تشكل الإطار المفضل للحد من التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والمرتبطة بالتطوير النووي.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبدي عدة ملاحظات.

أولا، يجب على الأطراف تقديم تنازلات. ويجب على إيران التراجع عن التدابير المتخذة منذ عام 2019 ويجب على الولايات المتحدة الأمريكية رفع العقوبات المفروضة على جمهورية إيران أو التخلي عنها، وفقا للالتزامات الواردة في المرفق 2. ومن وجهة نظر بلدي، هذه هي أفضل طريقة لاستعادة الثقة اللازمة للعودة إلى حالة ما قبل عام 2018.

ثانيا، يبدو من الحيوي بنفس القدر أن تستعيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية كامل قدرتها لتمكينها من الاضطلاع بمهام التحقق والرصد، وهو ما يعني إعادة تركيب معدات الرصد والمراقبة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، بتعاون إيران الكامل بطبيعة الحال.

ثالثا، أود أن أحيط علما باستعداد إيران المعلن للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وأحث جميع الأطراف على الحفاظ على مسار المفاوضات، من خلال الآليات المنصوص عليها في الاتفاق، وأيضا بأي وسيلة أخرى، بما في ذلك على المستوى الثنائي ومن خلال القنوات غير الرسمية. ويجب على الأطراف أن تستأنف الحوار بدون شروط مسبقة. ولا يمكن إزالة الشكوك بأن الالتزامات الواردة في الفقرة 4 من المرفق باء يتم انتهاكها إلا من خلال التعاون الصريح من جانب جميع الأطراف.

التزاماتها. ومن الأمور الأساسية للاستعادة هو التزام إيران باتفاق الضمانات الشاملة، وتنفيذ تدابير تحقيق الشفافية الطوعية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الوقت نفسه، نشدد على أهمية قيام الولايات المتحدة برفع الجزاءات أو التخلي عنها على النحو المبين في الخطة. وعلاوة على ذلك، فإن الأمر الحاسم بالنسبة للعملية هو إعادة النظر في القرار الذي اتخذته فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة - مجموعة الدول الأوروبية الثلاث - فيما يتعلق بتخفيف العقوبات المحدد في الفقرة 20 من المرفق الخامس من الخطة. ومن خلال الوحدة، ستسهم تلك التدابير في تعزيز الاستقرار والثقة - ليس بين أصحاب المصلحة الرئيسيين فحسب، بل أيضا في بقية المنطقة.

وللمضي قدما، فإننا نؤكد أهمية وضع خريطة طريق عملية لأصحاب المصلحة الرئيسيين للعودة إلى الامتثال الكامل للخطة والقرار 2231 (2015). وسوف يستلزم ذلك الجهد إعادة بناء الثقة وتنسيق المساعي الرامية إلى تعزيز فهم مشترك للنص الحالي وولايته. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد دعمنا لجهود الوكالة في رصد برنامج إيران النووي والتحقق منه، ونشدد على الدور الحاسم الذي تؤديه الوكالة في استعادة الثقة داخل المجتمع الدولي.

وفي الختام، نشدد على أهمية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على مستوى العالم بوصفهما ضمانين أساسيين ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، ونعتبر خطة العمل الشاملة المشتركة إنجازا حاسما متعدد الأطراف في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

وبينما نسلم الشعلة إلى الأعضاء الجدد في المجلس، فإننا نحث بقوة جميع الأطراف على استخدام الدبلوماسية الحازمة واللباقة والصبر من أجل إحياء الاتفاق. ويحدونا أمل جدي في أن يتخذ الاتفاق منعطفًا إيجابيا في المستقبل القريب، مع التسليم بأن اتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بشأن الخطة أمر بالغ الأهمية لمنع أي تصعيد للوضع غير المستقر بالفعل في الشرق الأوسط.

السيدة نغيمادونونغ (غابون) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى

بأن تستأنف جميع الأطراف المعنية الحوار والتواصل بهدف العودة إلى تنفيذ الخطة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) تنفيذًا كاملاً وفعالاً، تظل الجهود الدبلوماسية في حالة جمود“ (S/2023/975، الفقرة 1).

وتمثل تلك الحالة تحدياً إضافياً للسلام والأمن الدوليين في سياق دولي حساس وهش بالفعل.

ويجدر بنا أن نذكر أنفسنا بأن خطة العمل الشاملة المشتركة هي نتاج عملية مفاوضات طويلة وممتدة هدفت إلى كفالة الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وإدراكاً منا للتحديات التي تواجه تنفيذ الخطة بصورة كاملة، ندعو جميع الأطراف الموقعة إلى إعادة الالتزام بالهدف النبيل جداً للخطة وضمان التنفيذ الكامل والفعال لها من قبل الجميع. وتحقيقاً لتلك الغاية، نشدد على أهمية تجديد تدابير بناء الثقة والاستفادة من كل القنوات الدبلوماسية بشكل فعال والحوار والتواصل البناءين واتباع نهج يكفل أن يعود هذا التعاون بفوائد متبادلة، على أن تكون الأمم المتحدة في صميم تلك الجهود.

إن الحفاظ على السلام وتجنب العواقب الوخيمة أمران بالغ الأهمية في جهودنا الجماعية، وهما يكمنان في صميم مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ونرى أن الأسلحة النووية، أينما كانت في العالم، تشكل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. وسيكون احتمال استخدامها في أي وقت من الأوقات، سواء عمداً أو بشكل عرضي أو بسبب حسابات خاطئة أو سوء تقدير، كارثياً للبشرية قاطبة. ولهذا السبب، يتجه المجتمع الدولي نحو حظر الأسلحة النووية وحظر استخدامها. وفي هذا السياق، تدعو الدول المحبة للسلام، بما فيها بلادي موزامبيق، بشكل قاطع إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية وتتمسك بمبدأ نزع السلاح العام الكامل، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة شينو (اليابان) (تكلّم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو والسفيرة فانيسا فرايزر والسفير أولوف سكوغ على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات.

منذ أن ناقشنا المسألة النووية الإيرانية آخر مرة في هذه القاعة قبل ستة أشهر (انظر S/PV.9367)، لا تزال المفاوضات الرامية إلى

رابعاً، يجب أن نحافظ على الخطة كعنصر هام للسلام والأمن في الشرق الأوسط وفي العالم. وبالمثل، من الأهمية بمكان العمل مع الجهات الفاعلة في المنطقة على جميع المستويات للحد من التوترات. ولا يزال بلدي مقتنعاً بأن هذا الهدف مكمل لهدف جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وأكرر التزام بلدي بأهداف خطة العمل الشاملة المشتركة التي تتماشى تماماً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي لا تزال غابون ملتزمة بها التزاماً راسخاً. وأحث مجلس الأمن على بذل المزيد من الجهود للحفاظ على إنجازات ذلك الاتفاق التاريخي بغية تجنب أي انتكاسات يمكن أن تضر بأمننا الجماعي.

ختاماً، تلاحظ غابون أن الأطراف لا تزال، رغم ما بينها من خصومات، حريصة على تنفيذ الخطة. وهذا عنصر إيجابي ينبغي أن نواصل البناء عليه بغية العودة إلى تنفيذ الاتفاق بصورة كاملة.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلّم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والسفير أولوف سكوغ على إحاطتهما الهامتين. وأود أن أعرب عن تقدير موزامبيق للسفيرة فانيسا فرايزر، الممثلة الدائمة لمالطة، على تفانيها وعلى عملها بصفقتها ميسرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015). كما أود أن أنوه بحضور سعادة الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية وممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية.

نلاحظ مع الأسف أنه منذ الجلسة الأخيرة للمجلس بشأن هذا الموضوع في 6 تموز/يوليه 2023 (انظر S/PV.9367)، لم يُحرز أي تقدم جوهري في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة. ويشار إلى ذلك بوضوح في التقرير السادس عشر للأمين العام بشأن تنفيذ القرار 2231 (2015):

”لم يرق التقدم المحرز بشأن المسألة النووية الإيرانية إلى مستوى توقعات المشاركين في خطة العمل الشاملة المشتركة والمجتمع الدولي. وعلى الرغم من المناداة تكررًا

علاقة طويلة الأمد مع إيران. وخلال الأشهر الثلاثة الماضية، عقد رئيس الوزراء الياباني كيشيدا اجتماع قمة بالحضور الشخصي وأجرى محادثة هاتفية مع الرئيس رئيسي، نقل خلالها رئيس الوزراء بشكل مباشر مخاوفنا وتبادل وجهات النظر بصراحة بشأن مجموعة متنوعة من المسائل، بما في ذلك تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والنزاعات في المنطقة. وبالمثل، تحاور وزيراً خارجياً بلدينا بنشاط في مناسبات متعددة. وبالإضافة إلى ذلك، أجرينا مؤخرًا حواراً رفيع المستوى بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار بين اليابان وإيران. وستواصل اليابان بذل قصارى جهدها لسد الفجوات بين الأطراف المعنية بغية حل مسائل عدم الانتشار على الصعيد الإقليمي.

السيد فرانسوا دانيز (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها ومالطة على عملها كميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015). كما أشكر رئيس وفد الاتحاد الأوروبي على إحاطته.

وكالعادة، قرأنا بعناية أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/975) بشأن المسألة المعروضة علينا اليوم. الصورة التي يرسمها بشأن اتجاه هذا الملف قائمة. وقد فقد كل من المرفق ألف وأجزاء رئيسية من المرفق بآء الآن معظم فعاليتها أو كلها. وهذا يبعدنا أكثر عن أهداف القرار 2231 (2015)، الذي كان إنجازاً بارزاً للمجلس. تشعر البرازيل بالقلق إزاء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة منذ عام 2018. وقد أسفنا لقرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق في ذلك العام، تماماً كما أسفنا للإجراءات الإيرانية رداً على ذلك القرار التي قوضت تدريجياً نص وروح خطة العمل. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لإعادة بناء الثقة، فإن ما شهدناه منذ آب/أغسطس 2022 هو دورة من استراتيجية حافة الهاوية من جميع الأطراف أبعدتنا بشكل متزايد عن تحقيق هدف إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة. وتشير التصريحات العلنية مؤخراً التي أدلى بها مسؤولون رئيسيون إلى أن هذا السيناريو ليس مطروحاً على الطاولة. وفي غياب أي بديل متاح، فإن ذلك يبعث على بالغ القلق.

إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة متوقفة للأسف. وتكرر اليابان تأكيد دعمها الثابت للخطة التي تكتسي أهمية بالغة في تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار وتسهم في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ويجب على جميع الأطراف المعنية العودة إلى الاتفاق بسرعة والامتثال امتثالاً تاماً للالتزاماتها.

وتشعر اليابان بقلق بالغ إزاء التوسع في أنشطة إيران النووية، بما في ذلك الزيادة المستمرة في مخزونات اليورانيوم عالي التخصيب بما يتجاوز الحدود المنصوص عليها في خطة العمل الشاملة المشتركة. وتشكل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأداة الأساسية لكفالة عدم الانتشار النووي على مستوى العالم. والوكالة هي وحدها القادرة على تقديم ضمانات بشأن الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. وفي هذا الصدد، بذلت اليابان سلسلة من الجهود الدبلوماسية الرفيعة المستوى لدعوة إيران إلى اتخاذ تدابير بناءة، بما في ذلك تنفيذ البيان المشترك بين إيران والوكالة بشكل كامل وغير مشروط ومن دون مزيد من التأخير. وسيطلب استئناف العمل بهذه الخطة اتخاذ تدابير صادقة لبناء الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. والدبلوماسية هي السبيل الوحيد لمعالجة تلك المسألة، وتشجع اليابان جميع الأطراف على تجديد التزامها بحل المسائل العالقة.

بخصوص الشواغل المتعلقة بالانتشار، فإن حدة التوترات تتصاعد في الشرق الأوسط، لا سيما بسبب النزاع الدائر في غزة. وتشعر اليابان بقلق بالغ من إمكانية امتداد النزاع إلى جميع أنحاء المنطقة. وبالتالي، يجب على إيران أن تمتنع عن أي أعمال مزعزعة للاستقرار، بما في ذلك النقل المحتمل لقذائف وطائرات مسيرة وغيرها من التكنولوجيات العسكرية ذات الصلة إلى دول وجهات من غير الدول على السواء. وستواصل اليابان رصد الحالة واتخاذ الإجراءات المناسبة بالتعاون مع المجتمع الدولي لمنع توريد الأصناف والمواد والمعدات والسلع والتكنولوجيات أو بيعها أو نقلها بشكل غير قانوني، مما يمكن أن يقوض السلام والأمن بشكل خطير في المنطقة.

وحتى في خضم هذه الأوقات الصعبة، من الأهمية بمكان مواصلة الحوار الضروري، مع تعزيز الثقة المتبادلة. لقد حافظت اليابان على

المتعددة الأطراف لا تزال ممكنة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. لكن وضع إطار مستكمل سيكون أكثر شرعية ودواما وفعالية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): سأبدأ بالإعراب عن بالغ تقديري لوكيلة الأمين العام ديكارلو والسفير سكوغ على إحاطتهما اليوم بشأن آخر التطورات المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة. كما أعرب عن شكري للسفيرة فرايزر على دورها كميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أنه لا تزال هناك فرصة للدبلوماسية البناء بشأن هذه المسألة الملحة للسلم والأمن الدوليين. إن المأزق الذي شهدناه حتى الآن بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة لا يجب أن يكون نهاية الانخراط الدبلوماسي. ومع ذلك، لا يمكننا تجاهل الخطوات التصعيدية المتزايدة التي اتخذتها إيران على مدى السنوات الأربع الماضية. إذ لم تبلغ الإجراءات المنسقة ذروتها بالوقف الكامل لتنفيذ التزامات إيران المتعلقة بالبرنامج النووي بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة فحسب، بل أدت أيضا إلى مزيد من التصعيد إلى مستويات ونطاق للأنشطة يصعب تبريرها لأي برنامج نووي سلمي. وعلى وجه التحديد، أدت القرارات التي اتخذتها إيران بمنع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من القيام بأنشطة التحقق والرصد الأساسية، إلى جانب إزالة جميع معدات المراقبة المتعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة ومنع الوصول إلى السجلات، إلى تعطيل شديد في استمرارية المعرفة.

وعلاوة على ذلك، فإن قرار إيران بسحب اعتماد عدد كبير من مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ذوي الخبرة يعوق قدرة الوكالة على التحقق الفعال من البرنامج النووي للبلد.

وإجمالا، فإن سلوك إيران يشكك في صحة مزاعمها ويسهم في شكوك المجتمع الدولي في أفعالها. ويتطلب تقديم ضمانات مستمرة بالطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمكانية الوصول الكامل إلى المواقع ذات الصلة وأي سجلات رصد للوفاء بولايتها الحاسمة. ويجب على إيران أيضا أن

وتلك التطورات لا تدع مجالا للشك في أن القرار 2231 (2015) يقف عند مفترق طرق. إن قبول عدم وجود آفاق لحل دبلوماسي متعدد الأطراف للملف النووي الإيراني سيكون نهجا قديرا وخطيرا لكل من المنطقة والجهود العالمية الأوسع نطاقا بشأن منع الانتشار النووي. يوجد خيار أفضل. غير أنه يتطلب أمورا تتزايد ندرتها: القدرة على التوصل إلى حل توافقي والاستعداد لعدم السماح للكمال بأن يكون عدوا للخير. هناك حاجة إلى إطار جديد، يبني على نجاحات خطة العمل الشاملة المشتركة والقرار 2231 (2015).

ومع أننا لن نكون في المجلس لرؤيته، اسمحوا لي أن أتشاطر معكم بعض العناصر التي يمكن أن تكون موجودة في أي إطار جديد. أولا، ينبغي أن يبدأ أي اتفاق جديد بعنصر متعدد الأطراف يدعمه قرار من مجلس الأمن منذ البداية.

ثانيا، يجب أن يشمل أي إطار جديد مجموعة أكبر من أصحاب المصلحة، داخل المنطقة وخارجها. لقد ساعد التكوين المحدود لخطة العمل الشاملة المشتركة الإقليمية الأصلية على تيسير عكس مسارها وفتح الباب أمام سياسة حافة الهاوية.

ثالثا، يحتاج الإطار إلى صياغة واضحة بشأن جوانبه الرئيسية بغية تجنب الخلاف المفاهيمي حول تنفيذها، كما شهدنا فيما يتعلق بأحكام القرار 2231 (2015) بشأن الأنشطة المتصلة بالقذائف.

أخيرا، وربما الأكثر صعوبة، يجب أن يتمكن أصحاب المصلحة من تحديد الأولويات وأن يكونوا مستعدين لقبول حلول توفيقية حقيقية لتلك الأولويات. لن يحل أي اتفاق واحد جميع المسائل الجيوسياسية في المنطقة. وقد يتعين أن يكون الاتفاق الجديد أوسع نطاقا من خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، يجب ألا يحاول عمل الكثير. وقد يكون التركيز على المجالات الرئيسية، مثل عدم الانتشار النووي ومنظومات الإيصال، أكثر قابلية للتحقيق من ولاية واسعة النطاق، وأقل قابلية للإنفاذ، بشأن الأصول العسكرية التقليدية.

ولن يكون أي من الأمرين سهلا. غير أن نجاح خطة العمل الشاملة المشتركة، وإن كان مؤقتا، أظهر أن الاتفاقات الدبلوماسية

على الرغم من التحديات الحالية، لا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة أفضل خيار سياسي ودبلوماسي متاح لمعالجة المسألة النووية الإيرانية، كما ذكر الأمين العام في تقريره الأخير (S/2023/975). وبالمثل، نحيط علماً مع القلق بما ذكره الأمين العام في تقريره ونكرر التأكيد على أن أي نقل للطائرات المسيّرة أو أنواع أخرى من الأسلحة يشكل انتهاكاً لخطة العمل.

ونأسف لحالة تنفيذ خطة العمل نتيجة للإجراءات الانفرادية الخارجة عن أحكام ذلك الاتفاق، الذي أيده مجلس الأمن من خلال القرار 2231 (2015) في تموز/يوليه 2015. ونقدر الجهود التي يبذلها أولئك الذين يسعون إلى إبقاء خطة العمل سارية المفعول. ولهذا السبب، تدعو إكوادور مرة أخرى إلى الحوار والاستعادة الكاملة لتلك الآلية وتشجع جميع الأطراف على استئناف جهودها لحل المسائل المتعلقة.

وفي هذا السياق، تؤيد إكوادور دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعملها في مجال التعاون والتحقق والرصد - وهي إجراءات أساسية لصلاحية خطة العمل. وكما ذكر المدير العام في تقريره، فإن عرقلة جهود التحقق والرصد التي تبذلها الوكالة الدولية تمنعها من تقديم ضمانات بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وبالتالي، نحث جمهورية إيران الإسلامية على الالتزام بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها الناشئة عن القرار 2231 (2015) - وبالتالي خطة العمل - والعودة إلى التعاون الكامل والفعال مع الوكالة، وهو مطلب أساسي لاستعادة الثقة بين جميع الجهات الفاعلة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن أن إكوادور ترى أن السلام والأمن الدائمين لجميع الدول يرتكزان على الحوار والتعاون. ولذلك، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف المشاركة في خطة العمل إلى مضاعفة جهودها لضمان أن تسود الدبلوماسية والمضي قدماً في البحث عن حلول تفاوضية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

تمتّع عن خطواتها التصعيدية وأن تتعاون مع الوكالة تعاوناً كاملاً، بما في ذلك تقديم الإجابات ذات الصلة على أسئلة الوكالة المتعلقة بشأن الضمانات. وتؤكد دولة الإمارات العربية المتحدة، من جانبها، دعمها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وموظفيها وثقتها بهم.

إن الأمن الإقليمي معرض للخطر في مواجهة الانتشار المستمر للأسلحة المتقدمة، بما في ذلك القذائف والطائرات المسيّرة، ووصولها إلى أيدي جهات من غير الدول. ونشعر بالقلق إزاء النتائج التي توصل إليها أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/975) الذي يشير إلى أن الميليشيات الحوثية لا تزال مستفيدة من هذه الأسلحة. والأدلة واضحة. إذ كشف فحص حطام قذيفة انسيابية استخدمت في الهجوم على ميناء الضبة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 عن اتساقه مع القذائف الانسيابية الإيرانية المنشأ السابقة. ويشبه تصميم القذائف المضبوطة تلك المستخدمة في الهجمات في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليمن بين عامي 2019 و 2022. وتزيد هذه النتائج من ترسيخ عدم الاستقرار في وقت تتركز فيه الجهود الإقليمية على وقف التصعيد وحل النزاعات. ويتطلب إعادة بناء الثقة وتحقيق السلم والأمن الجماعيين اتخاذ خطوات ملموسة نحو إنهاء انتشار الأسلحة إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول.

وإذ أن فترة عضويتنا في مجلس الأمن ستنتهي قريباً، أود أن أؤكد من جديد من هذه القاعة اعتقادنا بأن خفض التصعيد والحوار والدبلوماسية تظل السبيل الوحيد لمعالجة الشواغل المحيطة ببرنامج إيران النووي. وتدعو إيران إلى ألا تدخر جهداً في بناء الثقة في برنامجها النووي الذي يضمن تماماً طابعه السلمي الخالص.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور.

أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، السيد أولوف سكوغ على إحاطتهما. كما أشكر السفيرة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة، على المعلومات التي قدمتها وعلى عملها بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015).

ثانياً، إذا كان برنامج إيران سلمياً تماماً بالفعل، كما تؤكد إيران، فلماذا تعرقل إيران التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية - وهي نفس المنظمة التي ليست الأنسب فحسب، بل المكلفة بتأكيد ادعاء إيران بالطابع السلمي لبرنامجها؟

ثالثاً، إذا كانت إيران تؤكد أنها تتصرف بحسن نية، فلماذا تنقل إيران المئات من طائرات شاهد المسيرة إلى روسيا وتدعم عن علم الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا وتنتهك القرار 2231 (2015) مرة أخرى بقيامها بذلك؟

أود أن أوضح نقطة واحدة بجلاء، وأكررها هنا مرة أخرى: على الرغم من انتهاكات إيران المستمرة وعلى الرغم من انعدام الثقة الذي خلقته أعمال إيران، ستظل ألمانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بالسعي إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية. وكخطوة فورية لإعادة بناء الثقة وإعادة فتح سبل التواصل إلى حل دبلوماسي، ندعو إيران إلى وقف نشر أسلحتها، بما في ذلك للجهات من غير الدول، الأمر الذي لا يشكل تهديداً للمنطقة وحدها، بل للمجتمع الدولي بأسره أيضاً. ونطلب أيضاً إلى إيران أن تستجيب للدعاء المتكرر الذي وجهه المدير العام للوكالة الدولية للوفاء بتعهداتها، فضلاً عن التزاماتها القانونية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة وتيسير التعاون الضروري مع الوكالة دون مزيد من التأخير.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، التي كررت مرة أخرى رأي الأمين العام القوي وموقفه الثابت منذ زمن طويل بأن خطة العمل الشاملة المشتركة لا تزال تمثل أفضل خيار متاح. كما أشكر مالطة على جهودها بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015). ونحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي.

منذ الإحاطة السابقة للمجلس (انظر S/PV.9367)، عملت جمهورية إيران الإسلامية بدأب من أجل إحياء خطة العمل. وأجرينا

السيد تسانايزن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أعرب عن خالص امتناننا لوكيلا الأمين العام ديكارلو؛ والسفيرة فرازير، بصفتها ميسرة مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015)؛ والسفير سكوغ، بصفته منسقا للجنة المشتركة لخطة العمل الشاملة المشتركة. وأود أن أشكر ثلاثتهم على إحاطاتهم اليوم.

كما قالت وكيلا الأمين العام ديكارلو في بداية عرضها، فإن القرار 2231 (2015) وخطة العمل المرتبطة به قد حظيا بإشادة محقة في عام 2015 باعتبارهما إنجازين تاريخيين نحو حل المنازعة حول برنامج إيران النووي. وإذا تم تنفيذ خطة العمل بالكامل، فإنها ستوفر مساراً واضحاً نحو تبديد الشواغل الدولية فيما يتعلق بالطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. ومن شأنه أيضاً أن يؤدي إلى رفع شامل للجزءات وأن يسهم إسهاماً إيجابياً في السلام الإقليمي والدولي. وننق مع الأمين العام على أن خطة العمل لا تزال أفضل سبيل للمضي قدماً. ومع ذلك، من المؤسف أننا، بعد ثماني سنوات، نجد أنفسنا مجتمعين مرة أخرى في قاعة المجلس ليس لتناول أنشطة إيران النووية المتصاعدة فحسب، بل أيضاً لتطويرها المتزايد للفدائف ونشرها المستمر للأسلحة - وكلها أمور تتناقض تناقضاً صارخاً مع روح القرار. إن مدى انتهاكات إيران لخطة العمل محدد بوضوح في التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسأستشهد بإحصائية واحدة فقط لإبراز الوضع المقلق: تمتلك إيران الآن مخزوناً من اليورانيوم المخصَّب يتجاوز بأكثر من 22 ضعف الحد المتفق عليه في خطة العمل.

ونرى أن أعمال إيران تثير تساؤلات وشواغل خطيرة وأن لها آثاراً مباشرة على السلام والأمن الدوليين. واسمحو لي أن أشدد على ثلاثة منها فقط.

أولاً، إذا كان برنامج إيران النووي مدنياً حقاً، فلماذا قامت إيران بتخصيب هذا القدر الكبير من اليورانيوم، الذي وصل الآن إلى مستوى تخصيب يصل إلى 60 في المائة؟ وإذا استمرت معالجة هذه الكمية من اليورانيوم العالي التخصيب، فإنها ستكون كافية إلى حد كبير لصنع ثلاثة أسلحة نووية.

ولذلك فإن المسؤولية عن الحالة الراهنة لخطة العمل الشاملة المشتركة تقع كلية وبشكل حصري على عاتق الولايات المتحدة وعلى مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي نظرا لتعدد حالات الإخلال الشديد بالتزاماتها بموجب خطة العمل واستمرار الانتهاكات المادية المنهجية لالتزاماتها القانونية الصريحة بموجب القرار 2231 (2015). وعلاوة على ذلك، تتبع حالة الجمود التي أصابت محادثات فيينا من الافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث، مدفوعة باعتبارات سياسية داخلية.

وفي الوقت نفسه، تواصل الولايات المتحدة إجبار غيرها من الدول الأعضاء - علنا وصراحة وبعُدوانية - على الاختيار ما بين أن تنتهك القرار 2231 (2015) أو أن تواجه العقاب. ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة نفسها شاركت في صياغة هذا القرار الملزم الذي اعتمد بالإجماع وصوتت لصالحه. وبالنظر إلى الالتزامات القانونية الواضحة لجميع الدول الأعضاء بموجب المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها، فإن هذا السلوك غير القانوني والقمعي والوقح الذي يمارسه عضو دائم في المجلس يشكّل تصرفا غير مسؤول وغير مسبوق إلى حد كبير. وبالمثل، تواصل الولايات المتحدة تحدي الأمر الذي أصدرته بالإجماع محكمة العدل الدولية في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2018 والذي يتضمن التزاما بإزالة العوائق التي تعترض المعاملات التجارية ذات الأغراض الإنسانية مع إيران. ويشكّل ذلك انتهاكا صارخا آخر للقانون الدولي من جانب الولايات المتحدة.

وأود أن أسترعي الانتباه إلى الاختلافات الواضحة بين التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تشكّل التزامات ذات طابع تبادلي وطوعي. وقد امتثلت إيران دائما لالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات وأبدت تعاونها الكامل بغية تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تنفيذ أنشطة التحقق التي تضطلع بها

محادثات موضوعية مع ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (الدول الأوروبية الثلاث) والاتحاد الأوروبي، بما في ذلك خلال الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من حسن نيتنا وجهودنا، لم تتخذ الأطراف الأخرى أي خطوات ملموسة حتى الآن. فلا الولايات المتحدة ولا مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي صادقة أو عازمة على إنهاء استمرار عدم الوفاء الجسيم بالتزاماتها بموجب خطة العمل والقرار 2231 (2015). وكالعادة، حاولوا اليوم دون جدوى تغيير السرد وتبديل الضحية والجاني وشن حملة تضليل وممارسة لعبة إلقاء اللوم على الآخر المدمرة من خلال التجاهل المتعمد للأسباب الجذرية للحالة الحالية لخطة العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الطرف الذي انسحب من خطة العمل كان الولايات المتحدة وليس إيران.

لم تتخذ إيران سوى عدد من التدابير التصحيحية القانونية طوال العام بأكمله منذ انسحاب الولايات المتحدة وعدم قدرة مجموعة الدول الأوروبية الثلاث/الاتحاد الأوروبي على إقناعها بالعودة إلى الاتفاق والوفاء بالتزاماتها. وكان هدفنا واضحا وضوح الشمس: استعادة التوازن الدقيق في الالتزامات والفوائد المتبادلة بموجب خطة العمل. وكان ذلك أمرا لا مفر منه لأن الاتفاق يقوم على التزامات إيران المتعلقة بالبرنامج النووي مقابل الرفع الشامل لجميع جزاءات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، فضلا عن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية مع إيران، على النحو الموضح بالتفصيل في خطة العمل وفي القرار 2231 (2015).

والأهم من ذلك، أن التدابير التصحيحية الإيرانية مأذون بها بموجب الفقرتين 26 و 36 من خطة العمل، وللتين تتصان على أنه في حالة "إعادة اعتماد أو إعادة فرض الجزاءات"، يحق لإيران "وقف تنفيذ" التزاماتها "كلية أو جزئية". ومع ذلك، وخلافا للعواقب التي لا رجعة فيها للأعمال غير القانونية التي تقوم بها الولايات المتحدة، يمكننا إلغاء جميع تدابيرنا حالما تُرفع جميع الجزاءات بطريقة يمكن التحقق منها.

ولا أساس لها من الصحة مطلقاً. إن موقف إيران من النزاع في أوكرانيا واضح وثابت. إن التهديد الرئيسي الطويل الأمد للسلم والأمن الذي تواجهه منطقتنا معروف للجميع ومحاولات إخفائه من خلال نشر المعلومات المضللة أو شن حملات التشهير أو توجيه الاتهامات الباطلة للآخرين محاولات عقيمة ولا أساس لها. وخلافاً للدعوات التي لا أساس لها، ما فتئت إيران تُظهر التزامها بتعزيز السلام والأمن في المنطقة. ولا يتصرف أي فرد أو جماعة أو دولة بإيعاز من إيران، وعليه، فإننا لسنا مسؤولين عن سلوك أحد في المنطقة.

ومع ذلك، تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن جميع اعتداءاتها المستمرة منذ عقود وعمّا ترتكبه من جرائم وتتخذ من تدابير غير قانونية في منطقتنا. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها مسؤولة عن جميع جرائم النظام الإسرائيلي، إذ ليس بوسع ارتكاب أي من جرائمه الوحشية في غزة بدون موافقة وأمر الولايات المتحدة ودعمها السياسي والمالي والعسكري الشامل وبدون التعاون معها. وعلاوة على ذلك، عرقلت الولايات المتحدة المجلس عن الوفاء بالتزاماته بموجب الميثاق بوقف آلة الحرب الإسرائيلية ضد شعب غزة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك استخدامها لحق النقض هنا في هذه القاعة، الذي حال دون وقف إطلاق النار في غزة على الرغم من النداء العالمي الذي وجهه المجتمع الدولي.

وفي حين تتضمن رسالتي المؤرخة 15 كانون الأول/ديسمبر 2023 تعليقاتنا المفصلة على تقرير الأمانة العامة السادس عشر بشأن القرار 2231 (2015) (S/2023/975)، فإنني أود أن أبرز ملاحظتنا الرئيسية. إن التقرير يشير إلى زيارات محددة وما يسمى بالنتائج التي خلصت إليها. ذلك النشاط غير مأذون به وغير قانوني، ويشكل انتهاكاً واضحاً للولاية المحددة للأمانة العامة. وتقتصر الولاية تحديداً، على النحو المبين صراحة في الفقرة 6 من مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2016/44، على تقديم الدعم الإداري. علاوة على ذلك، وفي حين أن الفريق التابع للأمانة العامة المنشأ عملاً بالقرار 2231 ليس لديه الخبرة التقنية اللازمة، فإن عدداً من الموظفين الإداريين أجروا هذا التحقيق غير المأذون به بشأن مسألة تقنية للغاية.

في إيران بفعالية. وحتى الآن، يخضع برنامج إيران النووي السلمي للتدقيق المستمر من خلال أقوى عمليات الرصد والتحقق التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق بمستوى تخصيب إيران لليورانيوم، لا بد لي من التشديد على أن إيران، مع تأكيد الالتزامات الملزمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، لها حق أصيل، شأنها شأن غيرها من الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، بغض النظر عن مستوى التخصيب. وإيران، التزاماً منها بتعهداتها الدولية، عازمة على ممارسة ذلك الحق. وعلى الرغم من ذلك، لم تخصب إيران اليورانيوم حتى الآن بنسبة تتجاوز الـ 60 في المائة.

وعقب إنتهاء القيود المتصلة بالأسلحة وحظر السفر المفروضة بموجب القرار 2231 (2015) في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، شهدنا لحسن الحظ في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2023 نهاية تلقائية لجميع القيود المفروضة على الأنشطة وعمليات النقل المتصلة بالقدائف التسيارية من إيران وإليها وتجميد أصول الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وبناءً على ذلك، حذفت الأمانة العامة من موقع المجلس على شبكة الإنترنت قائمة ضمت أسماء 84 فرداً وكياناً ممن خضعوا لهذه التدابير ووجهت انتباه جميع الدول الأعضاء رسمياً إلى ذلك علاوة على إنهاء التدابير التقييدية الأخرى. وبالتالي، يتحتم على كافة الدول الأعضاء أن تنقيد بصرامة بذلك الشرط وتمتثل له. وأي إجراءات تُتخذ بما يناقض ذلك، بغض النظر عن الذرائع أو المسميات، سوف تتعارض مع الالتزامات المنصوص عليها في القرار 2231 (2015) ومن ثم ينبغي أن تتجنبها الدولة العضو المعنية.

ولا علاقة للقرار 2231 (2015) بالمسائل الإقليمية وأي محاولات لإيجاد صلة من هذا القبيل تشكل إساءة استخدام للعملية. وعلى هذا النحو، فإن محاولة إقامة صلة زائفة بين استخدام الطائرات المسيّرة في النزاع في أوكرانيا والقرار 2231 (2015) محاولة مضلّة.

هذا أمر مثير للسخرية. ويتعارض هذا التصرف غير المهني وغير القانوني ذو الدوافع السياسية الذي قامت به الأمانة العامة مع القرار 2231 (2015) والمذكرة الرئاسية 44، والأهم من ذلك أنه ينتهك التزامات الأمانة العامة الصريحة بموجب المادة 100 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد لي أيضا من أن أكرر موقفنا الثابت بأنه حتى قبل إنتهاء بعض التدابير التقييدية المتصلة بالقذائف التسيارية في 18 تشرين الأول/أكتوبر، كانت برامج إيران الفضائية وبرامجها المتعلقة بالقذائف تقع خارج نطاق القرار 2231 (2015) واختصاصه.

وفي الختام، نقف جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد لاستئناف التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بمجرد إحياؤها وقبول الولايات المتحدة وكافة الأطراف الأخرى الوفاء بجميع التزاماتها بموجب خطة العمل والقرار 2231 (2015) على نحو يتسم بحسن التوقيت والفعالية والإخلاص. إن ذلك يتطلب في الواقع إرادة سياسية حقيقية.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/00.